

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١١ ديسمبر ٢٠١١

الاتفاقية والكويز

وعلى نفس المنوال فإن اتفاقية الكويز التي تم توقيعها عام ٢٠٠٥ أعطت لمصر حق الدخول إلى الأسواق الأمريكية دون ضرائب وهو ما رتب دخلا إضافيا لمصر قدره في المتوسط ٢.٥ مليار دولار. أما ما أعطته لإسرائيل فقد كان ١١.٧٪ من المصنوعات المصدرة، ثم بعد ذلك انخفضت إلى ١٠.٧٪ عام ٢٠٠٩. لاحظ هنا أن قيمة الفائدة من الاتفاقية تقدر بنسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي المصري والإسرائيلي: وأنها بالنسبة لمصر يشترك فيها ٧١٧ مصنعا مصريا تضم ما بين ١٣٠ و ١٥٠ ألف عامل في قطاع المنسوجات وحدها.

مرة أخرى من حق السيد المرشح المحتمل أن يتبنى ما يشاء من سياسات تلغي المعاهدة والاتفاقية إذا رأى ذلك في غير صالحنا، خاصة لديه قطاع يعتد به من الشعب المصري يؤيده في الانتخابات العامة؛ ولكن من حق الشعب المصري عليه أن يتأكد أنه يعرف كل المعلومات اللازمة له لاتخاذ القرارات التي سوف تحدد مستقبل مصر والمصريين.

د. عبد المنعم سعيد

إلحاقاً بعمود الأسس حول ضرورة تعليم الحكام المحتملين من الآن: ومن وحى المقابلة التليفزيونية التي أجراها الأستاذ مجدى الجلاد مع الأستاذ حازم صلاح أبو اسماعيل المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، فقد لفت نظري المعرفة المحدودة بكل من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وما عرف باتفاقية الكويز. وبالطبع فإننا لا نريد هنا أن نغير من رأى المرشح فى المعاهدة أو نيته فى إلغائها بعد استكمال استعداداتنا، ولكن ما نريده فقط تقديم المعرفة بالموضوع لا أكثر، وبعد ذلك يكون للسياسى أن يقرر ما يشاء، فهو الذى سوف يتحمل المسئولية السياسية والتاريخية عن قراراته المصيرية. وللعلم فإن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية دارت فى إطار القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن فى نوفمبر ١٩٦٧ والسذى جوهره مبادلة الأرض المصرية المحتلة بتحقيق السلام ما بين الطرفين. وضمن هذا الإطار العام رتبت الاتفاقية، وعلى ضوء القرار المذكور الذى وافق عليه الرئيس الخالد جمال عبد الناصر مجموعة من الالتزامات الأمنية والسياسية المتبادلة كان ما بين ما تم ترتيبه فى سيناء والنقب، وما يتعلق بعدم تبني اتجاهات عدائية من قبل كل طرف إزاء الطرف الآخر. ومن ثم فإن ما أشار له المرشح المحتمل فيما يتعلق بالتعليم المصري على سبيل المثال هو حق كامل لمصر أيضا تجاه إسرائيل ولكنها لم تطبقه؛ وكذلك فإن إنشاء مكتب ثقافى هو حق لمصر لم تستعمله رغم وجود عرب على الطرف الآخر يمثلون ١٨٪ من الدولة، بينما استخدمته إسرائيل.